

## **الموارد الريفية الزراعية والتنمية البشرية**

**د . إمام محمود الجمسي د . محمد سمير حسني**

**معهد بحوث الاقتصاد الزراعي**

**تمهيد :**

تعد التنمية البشرية هدفاً ووسيلة لتحقيق رفاهية المجتمع وإنجاز التنمية الشاملة، ولقد قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ لتقديم دليل التنمية البشرية (HDI) كمؤشر مركب يمكنه أن يعكس بصورة أكثر شمولًا الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع ، ويكون دليلاً للتنمية البشرية من ثلاثة أدلة فرعية :

- (أ ) دليل توقع الحياة ، وهو يجمع بين مؤشرين طول الحياة والصحة .
- (ب ) دليل التعليم حيث يرتبط التعليم بتحسين نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفة ، كما يساهم بفاعلية في تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل .
- (ج ) دليل الناتج المحلي الإجمالي ، وهو يجمع عدداً من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في حياة الناس ))

وفي الواقع فإن علاقة الموارد الزراعية بالتنمية البشرية في القطاع الريفي تأخذ عدداً من الأبعاد ، فالريف في مجمله يعيش على الزراعة كمهنة أساسية وأسلوب حياة ، وكلما زادت الموارد الزراعية خاصة الأرض والمياه - كلما إزدادت فرص السكان في التنمية وإرتفاع مؤشر التنمية ، فتشيغل الموارد يعني القيام بأنشطة إنتاجية تؤدي إلى خلق دخول تساعده في تحقيق فرص التعليم والرعاية بالصحة وبالتالي زيادة مؤشر توقع الحياة من عند الميلاد ، كما أن زيادة وتنوع الموارد الزراعية تساعده على زيادة وتنوع الأنشطة الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الدخول ، ومن ناحية أخرى فإن زيادة وتنوع فرص التعيين

يؤدي إلى إكتشاف الموارد الزراعية والحفاظ عليها وصيانتها وتحقيق الكفاءة في توزيعها على الأنشطة الإنتاجية ، كذلك فإن ارتفاع المستويات الصحية لأفراد المجتمع يعمل على زيادة كفاءة أداء الأعمال للأفراد فيما يكلفون به ، وهو ما يؤدي إلى زيادة وإرتفاع مستويات التنمية .

### أولاً الموارد الأرضية

تبلغ مساحة أراضي مصر حوالي مليون كيلو متر مربع ( ٢٤٠ مليون فدان ) ومعظم هذه المساحة أراضي صحراوية يتميز مناخها بأنه صحراوي جاف قليل الأمطار ولقد بلغت المساحة الزراعية في مصر عام ١٨٠٠ نحو ٤ مليون فدان ، كما بلغت عام ١٨٨٠ حوالي ٤,٧ مليون فدان بزيادة ٧٠٠ ألف فدان في ثمانين عاماً ، كما وصلت إلى ٥,٨٧ مليون فدان عام ١٩٨٠ ( أي بعد مرور ١٠٠ عام ) بزيادة تمثل ٢٥٪<sup>(١)</sup> .

وفقاً لبيانات ١٩٩٦ فإن مساحة الأراضي الزراعية تبلغ ٧,٩ مليون فدان منها ٦,٢ مليون فدان أراضي قديمة ( ٧٨,٥٪ ) ، ٩٦٠ ألف فدان أراضي جديدة ( ١٢,١٪ ) ، ٧٥١ ألف فدان للأراضي الصحراوية والواحات ( ٩,٤٪ ) : أما البيانات الأولية للتعداد الزراعي الأخير ( ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ) فقد قدرت المساحة المزروعة بنحو ٨,٨٨ مليون فدان بزيادة نحو ١,٠٣ مليون فدان عن التعداد السابق ( ٨٩ / ١٩٩٠ ) ، وأشارت هوماش جداول البيانات إلى أن هذه المساحة تشمل الأراضي القديمة والجديدة بما فيها مساحة المبانى والأجران

(١) معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ( مصر - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ ) -

معهد التخطيط القومى - القاهرة ٢٠٠٢

(٢) وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ( مسودة إستراتيجية الموارد المائية لمصر في عام ٢٠٠٣ ) .

والبور التالف والمزارع السمسكية ، كما تشير النتائج أن زيادة مساحة الأراضي القديمة إلى ٦,٧٥ مليون فدان ( ٧٦ % ) ، والأراضي الجديدة ( تعمير وإملاك ) إلى ٢,١٢ مليون فدان ( ٢٤ % ) ، وهو ما يعني زيادة إجمالية بنسبة ١٢ % خلال ٤ سنوات ( زيادة ٩٨٠ ألف فدان ) ، وربما يكون ضم مساحات البور التالف والأجران والمزارع السمسكية أحد أسباب زيادة المساحة بهذا الشكل في هذه الفترة القصيرة ، كما أن بيانات الأراضي الجديدة تضمنت الأراضي الصحراوية والواحات .

### **متوسط نصيب الفرد في الأراضي المزروعة**

تشير البيانات المتداولة بكلفة الدراسات إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة في مصر ، إشارة لعدم قدرة المجتمع على إحداث التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل إضافة الأراضي الزراعية ، وذلك لأسباب مختلفة منها محدودية مياه الري المتاحة في مصر ، وإنخفاض عائد الاستثمار على الأراضي المستصلحة بالإضافة إلى طول فترة الإسترداد والمخاطر العالية في هذا المجال وقصور التمويل وصعوبة الحصول على الائتمان وغير ذلك ، ولولا الجهد الحكومي في هذا المجال لما أمكن إضافة ما أضيف من أراضي جديدة . هذا وخلال ثلاثين عاماً بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٩٧ إزدادت المساحة المزروعة من نحو ٤٦ ، مليون فدان إلى ٩٧ مليون فدان بزيادة تمثل ٢٢ % تقريباً ، إلا أن عدد السكان إزداد من ٩٠ مليون نسمة إلى ٦٢,٧ مليون نسمة بزيادة نحو ١٠٢ % إشارة إلى ذلك الخلل الرهيب والموازنة بين نمو السكان ونمو الأراضي الزراعية الأمر الذي أدى لإنخفاض متوسط نصيب الفرد من ٢١,٠ فدان ١٩٦٧ إلى ١٢,٠ فدان ١٩٩٧ ، وهو بكل المقاييس قدیماً وحالياً متوسط ضعيف للغاية .

## **الأراضي الزراعية والتنمية المستدامة**

لا شك أن الأوضاع الحالية لمساحة الأراضي الزراعية خاصة عدم التوازن بين نموها ونمو السكان يشير إلى صعوبة إحداث التنمية المستدامة التي تفترض حصول الأجيال القادمة على متوسط نصيب يعادل المتوسط الحالي وبنوعية جيدة وبنفس الكفاءة ، الأمر الذي أدى بمصر إلى الشروع في تنفيذ مشروع توشكى العملاق والذي يؤمل منه إضافة ٤ ,٤ مليون فدان في المدى المتوسط أو الطويل ( ١٥ - ٢٠ سنة ) وهو ما يعني إضافة حوالي ٣٨ % من المساحة الحالية للأراضي الزراعية ( ٨,٨٨ مليون فدان ) ، أو نحو ٢,٦ % سنوياً وهو معدل نمو يزيد عن معدل نمو السكان الحالى .

### **المشكلات التي تواجه الأراضي الزراعية**

هناك ثلاثة مشكلات رئيسية تواجه مساحة الأراضي المزروعة والتي تعرضها للخصم من المساحات الحالية . وهي الإقطاع بفرض المباني والتبوير والتجريف . وليس هناك إتفاق على المساحة التي تقطع سنوياً إلا أن التقديرات تتراوح بين ٥ ,٥ ألف فدان كحد أدنى وذلك في ضوء بيانات الادارة المركزية لحماية الأراضي للفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ ، وبين ٣٠ ألف فدان سنوياً في بعض الدراسات ( د . شيخون عز الدين في دراسة إقتصادية لطرق وأساليب الحماية البيئية للموارد الزراعية في مصر . ديسمبر ٢٠٠١ - ص ١٢ ، دراسة مقدمة لمعهد بحوث الإقتصاد الزراعي ) .

وتشير بيانات الادارة المركزية لحماية الأراضي أن مشكلة البناء على الأراضي الزراعية تمثل نحو ٤٢ % من المساحة المستقطعة ، والتبوير ٤٤ % والتجريف ١٤ %.

- ويطلق على المشكلات الثلاث السابقة مشكلات التدهور المباشر ، أما مشكلات التدهور غير المباشر وهى التى ترتبط بتدهور إنتاجية التربة فتتمثل فى :
- ١ . مشكلة تطبيل التربة : نتيجة سوء الصرف والتى تصل فى المتوسط إلى نحو ٨ ألف فدان معظمها فى محافظة البحيرة .
  - ٢ . مشكلة ملوحة التربة : والتى قد تصل مساحة الأراضى الملحية إلى نحو ١٥ ألف فدان فى المتوسط معظمها فى محافظة كفر الشيخ .
  - ٣ . مشكلات التلوث : وهى الناشئة عن استخدام المبيدات الكيماوية والأسمدة الكيماوية وإلقاء المخلفات الصناعية فى المجارى المائية .

#### المستقبل :

لا شك أن المجتمع بكل فئاته حكمة وأفراد مطالب بالعمل بإجتهاد للقضاء على المخاطر والمشكلات التى تتعرض لها الأراضى الزراعية والتى تتعرض للتآكل ومع هذا التآكل ستزداد مشكلات الأمن الغذائى والبطالة وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادى وتدهور معدلات التنمية الشاملة بما تتضمنه من جوانب إجتماعية .

**ثانياً : الموارد المائية**

يبلغ حجم الموارد المائية المتاحة من مختلف المصادر فى مصر نحو ٦٥,٩ مليار متر مكعب موزعة كالتالى :

٢٠ ,٥ مليار م <sup>٣</sup>	- مياه الأمطار
٣٦٥,٩ مليار م <sup>٣</sup>	الإجمالي
٤٠ ,٤ مليار م <sup>٣</sup>	- مياه الصرف الصحى المعالجة
٤٧ ,٤ مليار م <sup>٣</sup>	- مياه الصرف الزراعى المعاد استخدامها
٤٨ ,٤ مليار م <sup>٣</sup>	- المياه الجوفية
٥٥ ,٥ مليار م <sup>٣</sup>	- حصة مصر من مياه نهر النيل

وستجدر الزراعة نحو ٥٣,٧ مليار م<sup>٣</sup> (٨١,٥ %) في الأنشطة الزراعية المختلفة على حين تستخدم الصناعة نحو ١١% ويخصص للشرب نحو ٥,٥ والباقي لخدمات أخرى (٢ %) (المصدر : الخطة العامة للدولة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ / ٩٦) .

هذا ولقد إنخفض متوسط نصيب الفرد في مصر من المياه من نحو ١٨٠٦ م<sup>٣</sup> عام ١٩٦١ إلى ٩٥٢ م<sup>٣</sup> عام ١٩٩٢ ثم ٨٩٥ م<sup>٣</sup> عام ١٩٩٦ إلى أقل من ٨٠٠ م<sup>٣</sup> عام ٢٠٠٢ (تقدير عدد سكان ٧٠ مليون نسمة) .

ولا شك أن زيادة عدد السكان مع زيادة الطلب على المياه للأغراض المختلفة سوف يؤدي إلى تناقص المخزون من المياه للزراعة من ناحية وإلى زيادة كميات مياه الصرف المعالجة المستخدمة في الري من ناحية أخرى وهو الأمر الذي يتعارض مع إتجاه المجتمع نحو الحفاظ على سلامة الإنسان والأرض والحيوان والنبات .

### نوعية المياه

يمثل تلوث المياه أحد المحددات الرئيسية لتدمير الموارد المائية في مصر حيث يعوق إعادة الاستخدام في كثير من الواقع بالإضافة إلى تأثيره الضار على الإنسان والحيوان حيث يمكن أن ينقل عدداً من الأمراض منها البليهارسيا إلى جانب أن التلوث الكيماوي والصناعي قد يؤدي إلى الكثير من الأمراض مثل الأمراض السرطانية وأمراض الفشل الكلوي ، كذلك فإن المخلفات الصناعية والمبيدات تحتوى على العديد من المواد السامة التي تؤثر بشكل كبير على الثروة السمكية . ومن المعروف أن استخدام مياه ملوثة بمخلفات الصرف الصحي أو الصناعي في أعمال الري يقلل من إنتاجية الأرض الزراعية ويضعف من خصوبة التربة نتيجة تراكم المعادن الثقيلة الضارة بالتربة .

## مصادر تلوث المياه بمصر

### ١- المخلفات الصناعية :

فى دراسة لكمية المخلفات الصناعية السائلة للوحدات التابعة لوزارة الصناعة تبين أن ٥٦,٨ % من جملة هذه المخلفات يتم صرفها فى النيل والترع ، ٢١,٥ % فى المصارف الزراعية ، ١٢,٩ % فى شبكة المجارى ، ٨,٨ % فى البحر والبحيرات .

( معهد التخطيط القومى ، الآثار البيئية للتنمية الزراعية - ١٩٩٢ ، ص ١٢١ ) وأن تلك الكميات بلغت سنويًا في المتوسط نحو ٥٤٩ مليون متر مكعب وهو أمر غاية في الخطورة .

### ١- مخلفات الصرف الصناعي .

### ٢- المبيدات والمخصبات الصناعية المستخدمة في الأراضي الزراعية .

### ٣- مخلفات الباخر التهربية .

## الأفاق المستقبلية

تكتفى الجهات المبذولة للحفاظ على التربة والأرض الزراعية من خلال التشريعات والقوانين وتنفيذها بدقة ، ويحتاج الأمر إلى زيادة الوعى لدى أبناء المجتمع لخطورة هذه الظاهرة التي تبدو أنها تقلصت بشكل واضح أما عن زيادة عرض المياه فإن جهود وزارة الري واضحة في إقامة علاقات طيبة مع دول حوض النيل ، وصيانة مجاري النيل وتطهير الترع والمساقى ومقاومة عمليات التلوث ، بالإضافة إلى جهود وزارة البيئة ووزارة الداخلية ، والإعتقاد أن جهود أفراد المجتمع هي الأهم .

تم تسلیم الأراضي الجديدة والجديدة بما فيها مساحات المنشآت والأبراج وأنماط التأثيث والمزايا السكنية